

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٧٣٦ (الاستئناف ١)

الأربعاء، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاياما	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	إندونيسيا	السيد بوديمان
	إيطاليا	السيد أليساندرو
	بلجيكا	السيد فان كمسكي
	بنما	السيد دي فنغويشيا
	بيرو	السيد بيريرا
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد لي كيشيان
	غانا	السيد أبيركو
	فرنسا	السيد كاسيانيدس
	قطر	السيد القحطاني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بروكر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة في

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

07-49286 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

الـرئيس (تكلـم بالفرنـسية): أود أذكّـر جميـع المتكلمين، كما ذكرت في جلسة هذا الصباح، وأطلب إليهم أن يقصروا بياناهم على خمس دقائق كي يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله على الوجه الأكمل. ويرجى من الوفود التي لديها كلمات طويلة أن تقوم بتوزيعها وأن تدلي ببيان مقتضب في قاعة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لوفالـد (النـرويج) (تكلـم بالانكليزيـة): ما برحت النرويج تؤيد الرئيس محمود عباس في الجهود التي يبذلها لتحقيق الدبلوماسية والاستقرار والسلام في الأراضي الفلسطينية. وأيدت النرويج القرار الذي اتخذه بتشكيل حكومة وحدة وطنية، الذي كان يعني كسر طوق الجمود الخطير وإعداد الأرضية لبدء مفاوضات من جديد مع إسرائيل.

وأيدنا كذلك القرار الذي اتخذه في ظل ظروف بالغة الخطورة لإعلان حالة الطوارئ وتعيين حكومة جديدة بزعامة رئيس الوزراء سلام فياض. والحكومة الجديدة ملتزمة بالإطار السياسي للرئيس عباس، الذي يعكس مبادئ المجموعة الرباعية. ويؤيد الإطار السياسي المفاوضات السلمية كوسيلة وحيدة ممكنة لإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. ولقد تمكنت الحكومة الجديدة من استئناف الحوار السياسي مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية مع مجتمع المانحين الدولي.

وترحب النرويج برغبة رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس في تناول مسائل صعبة وجوهرية. إننا نحث الزعيمين على إظهار قدراهما القيادية والشجاعة كي يتمكنا من تحقيق السلام الدائم لشعبيهما. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن ندعم جهودهم. وينبغي أن ندعم أيضا، في الوقت ذاته، الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء فياض لإعادة الحالة إلى طبيعتها على أرض الواقع ولتحسين الأوضاع المعيشية لعامة الفلسطينيين. ويجب أن يتواكب هذا مع إجراء الحوار السياسي مع إسرائيل.

وترى النرويج أن السلام الشامل والدائم لا يمكن تحقيقه، على المدى الطويل، من خلال فرض العزلة على حركة شعبية كبرى. فالمصالحة الوطنية الفلسطينية ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي ومعالجة الانقسامات. وبغض النظر عن الكيفية التي تتطور بها جهود المصالحة هذه، ينبغي أن يعاد تثبيت جميع الهياكل المشروعة تحت قيادة الرئيس عباس وتعزيزها. وينبغي حل جميع الهياكل الموازية وغير المشروعة.

وتواجه حكومة رئيس الوزراء فياض تحديات خطيرة، لا سيما في القطاع الأمني. ونحن ندين الهجمات التي تشن بالصواريخ على إسرائيل. ونؤكد مجددا مطالبتنا بوقف تلك الهجمات. فلقد أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل بفعل سنوات من الصراع ومن جراء نقاط التفتيش والإغلاقات التي يفرضها النظام الإسرائيلي. ولا تزال الحالة الإنسانية بالغة الشدة، خاصة للفلسطينيين في قطاع غزة. وإذا بقي قطاع غزة معزولا لا منفذ له إلى العالم الخارجي، فقد يصبح اعتماده كليا على المعونة الخارجية في نهاية المطاف. ولن تؤدي هذه العزلة وهذا الفقر المدقع إلا إلى توفير مرتع خصب لإعداد مزيد من المتطرفين.

ونرحب بقرار حكومة إسرائيل تحويل الضرائب والإيرادات الفلسطينية المحتجزة، ونحث الحكومة على الاستمرار في هذه التحويلات بانتظام. كما أن من الضروري أن تخفف إسرائيل من القيود المفروضة على تنقل الأشخاص ونقل السلع، وأن تنفذ إسرائيل اتفاق التنقل والعبور المبرم عام ٢٠٠٥. وينبغي أن تتخذ إسرائيل أيضا تدابير فعالة لوقف التوسع الاستيطاني. وهذه الخطوات ضرورية لبناء الثقة، التي ستيسر بدورها عملية السلام.

وقد دعت النرويج دائما إلى الأخذ بنهج إقليمي تجاه عملية السلام. ويلزمنا مشاركة واسعة من جانب بلدان المنطقة للسير في مسارات متعددة وتناول جميع القضايا. لذلك فإننا نؤيد إصرار الجامعة العربية على تنشيط مبادرة السلام المقدمة منها. فعملية السلام العربي الإسرائيلي بحاجة إلى دعم ومشاركة من جانب دول الجوار العربية. ونرحب بإعلان رئيس الولايات المتحدة عن عقد اجتماع دولي في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام دعما للحل القائم على دولتين. ويعد الالتزام القوي من جانب الولايات المتحدة بالغ الأهمية لإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي التطورات الإيجابية على أرض الواقع دعما للحوار السياسي. لذلك فإن النرويج بصفتها رئيسة لمنتدى المانحين، وهو لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، قد دعت أعضاء اللجنة للاجتماع على المستوى الوزاري هنا في الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر. ومن شأن اجتماع أيلول/سبتمبر أن يبعث بإشارة قوية إلى الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض بأن المجتمع الدولي ملتزم بالتعاون مع السلطة الفلسطينية ومساعدتها. ويتمثل الغرض الرئيسي من اجتماع اللجنة في الإعداد وتمهيد الساحة لعقد مؤتمر دولي عريض القاعدة لإعلان التبرعات في شهر كانون الأول/ديسمبر. وسيتيح هذا الاجتماع أيضا فرصة لتوثيق التعاون والتنسيق بين المجموعة الرباعية واللجنة.

هناك إذاً ثلاثة اجتماعات دولية كبرى من المقرر عقدها في الخريف المقبل لمناقشة الصراع العربي الإسرائيلي. وتوجد فرصة لإحراز تقدم والخروج ببعض النتائج. وينبغي ألا تكون يد المفسدين هي العليا مرة ثانية، وألا يقلصوا فرصة الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الأردن.

السيد العلاف (الأردن): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخاصة لرئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وإلى سلفكم بالشكر والتقدير على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم، وأن أتقدم بالشكر أيضا إلى المنسق الخاص للأمم المتحدة السيد مايكل وليامز على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود التي بذلها في موقعه.

يؤيد الأردن بيانات كل من مندوب اليمن الشقيق باسم المجموعة العربية، ومندوب باكستان نيابة عن مجموعة منظمة مؤتمر الدول الإسلامية، ومندوب كوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

يكتسب اجتماعنا اليوم أهمية خاصة لسببين: الأول أنه يسبق أجواء الحراك الدبلوماسي رفيع المستوى الذي ستشهده الأمم المتحدة على هامش أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، والثاني أننا ننظر إليه كجزء من الزخم الدولي الذي أحدثته كل من مبادرة السلام العربية ومبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش حول عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وبهذا، فإن هذا الاجتماع يمثل فرصة فريدة لدعوة المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لتحريك عملية السلام وإعادتها إلى مسارها الصحيح.

لا يغيب عن تفكيرنا ونحن نسعى إلى تحقيق الأمن والسلام في العالم حقيقة أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط وأنه بدون التوصل إلى حل عادل للتراع الفلسطيني الإسرائيلي فإن المنطقة سوف تتجه حتما نحو دورة أخرى من العنف والتطرف، مما سيكون له تداعيات خطيرة على المنطقة ستمتد آثارها لتشمل أجزاء أخرى من العالم. وعليه، فإن السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة هو خيارنا الوحيد. ولا بد لهذا الخيار أن يأتي في إطار حل مفهومي متكامل يذهب مباشرة إلى القضايا الجوهرية المعروفة بقضايا الوضع النهائي وألا يقتصر على

معالجة الشؤون اليومية لإدارة المناطق المحتلة، وأن يتميز بإطار زمني محدد ومقبول وقابل للتنفيذ، ويستند إلى قرارات الشرعية الدولية ويفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا وعاصمتها القدس الشرقية.

تقدم مبادرة السلام العربية فرصة تاريخية لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة لهذا الصراع وتشكل أساسا للسلام المنشود. فلقد رسمت هذه المبادرة نهجا متوازنا بتقديم أفكار وحجج عملية قابلة للتطبيق، تثبت بدون أدنى شك الالتزام العربي الكامل بالوصول إلى تسوية تضع حدا للتراع وتوفر ضمانات أمن جماعي لجميع بلدان المنطقة، بما فيها إسرائيل، وتؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية.

إن للأطراف الدولية دورا محوريا في دفع العملية السلمية ويترتب عليها مسؤوليات سياسية وأخلاقية للمساعدة في حل التراع تتناسب مع موقعها الدولي ودرجة تأثيرها في السياسات الدولية. ونحن في الأردن نتوقع أن تشكل هذه الأطراف قوة دفع استراتيجي لتوجيه الأحداث واستثمار اللحظة التاريخية التي يوفرها المؤتمر الدولي القادم. وفي هذا الصدد، فإننا نجدد دعمنا لمبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش حول عقد مؤتمر دولي للسلام وننظر إليها كخطوة على الطريق الصحيح. كما نرحب بالعناصر الإيجابية المتمثلة بالنظر في سبل إحياء العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفقا لصياغة حل الدولتين، والتوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي، بما فيها القدس واللاجئين. ونؤكد في الوقت نفسه على أهمية وجود خطة عمل وجدول زمني واضح لضمان لقاء ناجح قادر على تحريك عملية سياسية ذات اتجاهات ومُخرجات واضحة. كما نعيد التأكيد على أهمية دور اللجنة الرباعية خلال المرحلة المقبلة. ونولي أهمية خاصة لاجتماعاتها القادمة مع الدول الأعضاء في المجموعة العربية على هامش أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وبهذه المناسبة فإن الأردن يرحب بتعيين السيد توني بلير ممثلا للجنة. ويسعد الحكومة الأردنية أن تعبر عن استعدادها التام للعمل معه بدرجة عالية من التنسيق والتعاون.

في الوقت الذي ينظر فيه الأردن بشيء من التفاؤل إلى نتائج الاجتماعات الأخيرة للرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، يؤكد الأردن دعمه الكامل للشرعية الفلسطينية ممثلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها السيد محمود عباس. وندعو من هذا المنبر المجتمع الدولي لتقديم الدعم والمساعدة اللازمة للسيد عباس وللشعب الفلسطيني في جهودهم الرامية لخلق نظام سياسي ديمقراطي، وتعزيز عمل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وبناء مؤسسات مسؤولة تتمتع بالشفافية بما في ذلك المؤسسات الأمنية، وتطوير الحكم الرشيد الذي يمكن أن يلبي تطلعات الفلسطينيين وحاجاتهم، ويحفظ وحدتهم. وفي الوقت نفسه فإننا نأمل بأن تسارع جميع الفصائل الفلسطينية إلى ترتيب الأوضاع الداخلية وتوحيد الصفوف وتغليب المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

إن العلاقة بين الاقتصاد والأمن علاقة راسخة وأكيدة وهي دورة متكاملة ومندمجة. ويقلقنا في الأردن غياب الحد الأدنى من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأسيس حالة أمن معقولة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكجزء من الجهود الأردنية لتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، فقد قامت الحكومة الأردنية بتسيير قوافل المساعدات الهاشمية العاجلة، والتي كانت آخرها قافلة تزويد الأدوية قبل يومين إلى مستشفيات القدس وقطاع غزة التي تفتقر لكثير من الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية.

ويقلقنا بصورة خاصة الوضع الإنساني لمواطني غزة وندعو المجتمع الدولي أن يساهم عبر دعمه للسلطة

الفلسطينية في تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين كافة وتحسين ظروفهم المعيشية، وإحياء الاقتصاد الفلسطيني، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، والترويج لاقتصاد حر ومزدهر. ومن البديهي أن هذه الإجراءات لا تمثل بديلا عن وجود مسار سياسي ومفاوضات سلام حقيقية تؤدي إلى نتائج سياسية أكيدة.

إننا ونحن على أبواب مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وفي ظل أجواء الأمل التي أفرزتها المبادرة العربية، نشعر بضرورة بناء الثقة المتبادلة بين طرفي النزاع، ومن هنا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وتحويل أموال الضرائب والجمارك الفلسطينية، وإطلاق سراح المزيد من المعتقلين الفلسطينيين، ووقف كافة الممارسات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني، وإنهاء مظاهر الاحتلال المتمثلة في فرض القيود المستمرة على الحركة، والإغلاقات الأمنية، ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية.

كما ترغب الحكومة الأردنية في أن تعيد التأكيد على موقفها بعدم مشروعية الجدار الفاصل وأنشطة الهدم والحفريات التي تهدد المقدسات الدينية.

تتجه منطقة الشرق الأوسط إلى لحظات حاسمة، دعونا جميعا نغتنم لحظات الزخم هذه ونبني عليها في طريقنا للبحث عن السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيدة نونييز ميردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب المجلس بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز. لقد تابعت حركة عدم الانحياز التطورات الأخيرة والتدهور المستمر للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء الوضع الخطير السائد في المجالات الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وما نجم عن ذلك من تزايد في المعاناة والمشقة التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

وتدين حركة عدم الانحياز الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وتعرب عن عميق قلقها إزاء التطورات التي تثير الانزعاج التي وقعت في الآونة الأخيرة. وقد قامت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على مدار أربعة عقود بالانتهاك المتواصل للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، من خلال الأعمال التي تقوم بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطوال هذا الوقت، ارتكبت القوة القائمة بالاحتلال انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك ما نقلته التقارير من جرائم الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، نفذت القوة القائمة بالاحتلال على مدار العقود الأربعة الماضية سياسات وممارسات ترمي إلى تغيير البنية السكانية، وطبيعة وخصائص الأرض الفلسطينية وضم تلك الأراضي كأمر واقع، لا سيما من خلال تنفيذ سياسة الاستيطان الاستعمارية، ومنذ عام ٢٠٠٣، من خلال البناء غير المشروع للجدار في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية ومحيطها.

وبالإضافة إلى ذلك، تستمر إسرائيل بفرض شبكة مهينة وتمييزية من نقاط التفتيش في كل أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي عملية الإغلاق الكامل التي تعزل قطاع غزة تماما، وبتنفيذ غارات عسكرية واقتحامات في المراكز السكانية الفلسطينية تسبب العديد من الضحايا والإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين ودمارا واسعا للممتلكات.

وتدين حركة عدم الانحياز كل هذه الأعمال غير الشرعية التي تقوم بها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وتدعو إلى وقفها على الفور. وفضلا عن ذلك، فإن الحركة ترى أن هذه الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة، بما فيها شن الهجمات العسكرية المستمرة، قد أعاقت بشكل خطير أداء السلطة الفلسطينية، ومما لا شك فيه أنها أسهمت في خلق حالة الاستقطاب المتزايد داخل المجتمع الفلسطيني.

وتدين الحركة كذلك الأعمال الإجرامية الأخيرة التي ارتكبت في قطاع غزة، وتدعو إلى بذل جهود عاجلة لمنع الانهيار الكامل لأسس الدولة المستقبلية ذات السيادة والمستقلة والتي تملك مقومات الاستمرار وإلى إعادة تأهيل وتطوير المؤسسات الفلسطينية.

وتدعو الحركة، كذلك، إلى إعادة الوضع في قطاع غزة إلى الحالة التي كانت قائمة قبل الأحداث الأخيرة وإلى اتخاذ التدابير التي تكفل وحدة وسلامة الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وتؤكد، في هذا الصدد، على ضرورة تعبئة القدرات الفلسطينية لإنهاء الاحتلال ولتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

وتدعو حركة عدم الانحياز القيادة الفلسطينية، وقادة الفصائل وجميع الفلسطينيين إلى الوحدة في دعم رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، وحكومته وجميع المؤسسات الفلسطينية المنتخبة بطريقة ديمقراطية وحل الخلافات السياسية بينهم بالوسائل السلمية. وفي هذا الشأن، تؤيد الحركة الحوار الوطني بين الفلسطينيين من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الشأن، كذلك، تكرر حركة عدم الانحياز تأكيد موقفها بأن منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتظل طرفا أساسيا في أي مفاوضات تهدف إلى حل الصراع.

وتدعو حركة عدم الانحياز الأطراف إلى الاستئناف العاجل لمفاوضات عملية السلام على جميع المستويات على أساس القانون الدولي ومبدأ السلام مقابل الأرض ومبادرة السلام العربية، من أجل التوصل إلى حل شامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والصراع العربي – الإسرائيلي ككل.

وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز دعمها لكل الجهود السلمية التي تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي دام ٤٠ عاما وإيجاد حل دائم وسلمي للقضية الفلسطينية يكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ويضمن إنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين. وتعرب حركة عدم الانحياز عن تأييدها المتواصل والثابت للحل السلمي وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق هذا الهدف.

وتعرب حركة عدم الانحياز مجددا عن ارتياحها إزاء الخطوات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما من خلال نشر القوات المسلحة في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني وعلى طول الخط الأزرق. كذلك ترحب الحركة بعملية نشر القوات اللبنانية المسلحة على الحدود الشمالية والشرقية للبنان بغية توفير الأمن والاستقرار.

وتظل الحركة تشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، جوا وبرا، للخط الأزرق وللخروقات الإسرائيلية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إننا نطالب إسرائيل بشدة بإنهاء احتلالها للجزء الشمالي من مدينة الغجر الواقعة شمال الخط الأزرق، والامتناع فورا القيام بأي انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولامتناع استفزاز القوات المسلحة اللبنانية وقوات اليونيفيل.

وتطالب الحركة بإيجاد حل عاجل لمشكلة مزارع شبعا يضمن احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية كما ينص على ذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إننا ندعو جميع الأطراف إلى التعاون لحماية الحقوق السيادية للبنان في تلك المنطقة ونأخذ علما بالمساعي المقدرة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الاتجاه.

والحركة على وعي تام بالتحديات الجسام التي تواجه لبنان نتيجة للقنابل العنقودية التي ألقتها إسرائيل أثناء عدوانها عليه في الصيف الماضي والبالغ عددها ١,٢ مليون. وتندد الحركة مجددا باستعمال إسرائيل لمثل هذه الأسلحة وتعبر عن الأسف للخسائر الناجمة في الأرواح. وتوجه حركة عدم الانحياز نداء قويا إلى إسرائيل لتوفير المعلومات حول مواقع هذه الأسلحة الفتاكة وكذا الخرائط التي توضح مواقع الألغام التي زرعت إبان الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا بطلان أي إجراء أو عمل من قبل إسرائيل يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني والهياكل المؤسسية في هضبة الجولان السورية المحتلة، كما ترى أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لفرض سلطتها القانونية والإدارية في تلك المنطقة لاغية وباطلة ولا تستند إلى قانون. ونؤكد من جديد أن كل هذه التدابير والأعمال، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في أرض الجولان السورية المحتلة منذ ١٩٦٧ هي بمثابة تحد للمجتمع الدولي وخرق صارخ للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب (١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩). وتطالب الحركة إسرائيل بالالتزام بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وستواصل حركة عدم الانحياز دعمها ومساهمتها لكل ما من شأنه أن يحقق سلاما عادلا وكاملا ودائما في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الأمم المتحدة ومرجعيات مدريد ومبدأ السلام مقابل الأرض ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم بعقد هذه الجلسة التي تجيء في أوانها تماما.

إن خطورة الوضع في الشرق الأوسط تتطلب من المجتمع الدولي أن يولي الأمر اهتمامه الصادق والمتفاني. ومن الواضح أن ما يجري من أحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة يستدعي جهودا مجددة من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بغية الوصول إلي حل دائم. وهذا يتطلب اتباع نهج شامل ومتكامل يعالج في نفس الوقت كل أوجه المشكلة المتداخلة، الإنسانية منها والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تتابع البرازيل باهتمام بالغ الوضع في الشرق الأوسط. وقد ظللنا دائما نؤيد مطامح الشعب الفلسطيني إلى الحصول على دولة حرة وديمقراطية، ومتصلة الأراضي، تملك مقومات الحياة الاقتصادية، لتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، داخل حدود معترف بها دوليا. والعلاقات الممتازة التي تربط البرازيل بإسرائيل والفلسطينيين على حد سواء دفعتنا منذ بداية الصراع إلى الدعوة إلى حل سلمي، سواء كان ذلك بالوسائل المتعددة الأطراف أو بالوسائل الثنائية. وخير شاهد على ذلك فتح مكتب لنا في رام الله وحصولنا على صفة مراقب في جامعة الدول العربية وتعيين مبعوث خاص للشرق الأوسط وكذلك الزيارات التي قام بها للمنطقة

وزير خارجيتنا ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى، كل ذلك بهدف رفع مستوى حوارنا مع السلطات الفلسطينية وكل الأطراف المعنية الأخرى.

إن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وبدرجة أكبر في غزة، يعاني يوميا من مظاهر الحرمان كما نقرأ كثيرا في تقارير الأونروا والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. إن تخفيف معاناة السكان المدنيين ليس عملا إنسانيا فحسب، بل هو أيضا خطوة هامة لتمهيد الطريق إلى إنعاش عملية السلام.

وفي هذا الصدد، تمس الحاجة إلى إعادة فتح معبر كارني والمعابر الأخرى إلى الأراضي الفلسطينية بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان غزة. كذلك هناك ضرورة لتأمين اتصال قطاع غزة مع الخارج دون عوائق واستئناف المعونات الدولية حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من تقديم المساعدة – بما في ذلك مياه الشرب والغذاء والأدوية – إلى السكان المتضررين.

ونرحب بالإفراج عن المزيد من عائدات الضرائب والجمارك التي كانت تحتجزها إسرائيل، الأمر الذي سيمكن السلطة الفلسطينية من تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني والنفقات الأخرى. كذلك نرحب بإطلاق المشاريع الجديدة التي شرع فيها المانحون الدوليون. ومع ذلك، فإن تحسين ظروف الحياة اليومية للسكان يتطلب أكثر من ذلك بكثير.

وترحب البرازيل بالمحادثات التي جرت مؤخرا بين رئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس داخل الأراضي الفلسطينية في أوائل شهر آب/أغسطس. إن المحادثات السياسية الجارية على هذا المستوى الرفيع دليل على الالتزام وتشكل بادرة مبشرة على طريق إحياء عملية السلام. ونحن نحث الطرفين على تنشيط آليات التعاون وتعزيز التدابير التي تهدف إلى بناء الثقة عن طريق تنفيذ مشاريع من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة.

إن تدابير من قبيل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين أو الجندي الإسرائيلي المحتجز في غزة ووقف بناء المستوطنات من شأنها أن تهيأ الأجواء الملائمة في هذه المرحلة. والعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أمر حيوي من أجل تحقيق حل سلمي في المنطقة. كما أن إعادة تأهيل المرافق الخربة، وإصلاح الخدمات الأساسية للجمهور واستعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد الفلسطيني تعتبر من الأولويات لضمان التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية وتأمين سبل العيش للسكان.

ولا يمكن تحقيق التنمية إلا إذا اتخذت إسرائيل التدابير اللازمة لإزالة الحواجز ونقاط التفتيش والسماح للسكان بحرية التنقل. ومن شأن منح تأشيرات للعمال الفلسطينيين ليجدوا فرص عمل في إسرائيل أن يكون خطوة هامة أخرى. والبرازيل مقتنعة بالحاجة إلى التغيير النوعي في الحياة اليومية للشعب الفلسطيني بوصف ذلك شرطا مسبقا لاستدامة العملية السياسية.

وتعتقد البرازيل بأن السلام المستمر لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية. وحل الصراع يتوقف على احترام السلطات المشكلة على نحو مشروع وعلى تجنب كل أعمال العنف. والصراعات في الشرق الأوسط تتجاوز الحالة الإسرائيلية – الفلسطينية. إن الصراعات، بطرق مختلفة، متشابكة. وإيجاد زخم إيجابي في مجال واحد يمكنه أن يولد حلقة مثمرة تفضي إلى نتائج إيجابية في مجالات أخرى.

وتؤيد الحكومة البرازيلية إجراء مناقشة موسعة بشأن الشرق الأوسط، حتى تتمكن جهات فاعلة أخرى من

الإسهام بالأفكار والجهود من أجل تعزيز عملية السلام. ولذلك، نشجع إنشاء فريق لأصدقاء السلام في الشرق الأوسط يتكون من بلدان من مختلف المناطق تعنى بالنهوض بالحوار والمصالحة، وقد تنضم إلى البلدان المشاركة مباشرة فعلا في عملية السلام.

واتساقا مع الاقتراح الذي قدمه الرئيس لولا في خطابه الموجه إلى الجمعية العامة في السنة المنصرمة، نرحب بمبادرة الرئيس بوش بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط. ومؤتمر دولي كهذا يمكنه يقينا من الاستفادة من مشاركة بلدان خارج المنطقة، بما في ذلك البلدان النامية.

اسمحوا لي بأن أقول كلمات قليلة عن الحالة اللبنانية، التي نتابعها بقلق.

أود أن أعرب عن تأييد البرازيل لحكومة رئيس الوزراء السنيورة، وأن أعيد ذكر حق الشعب اللبناني في سيادته وتقرير مصيره، بدون أي تدخل أجنبي في تقرير مستقبله الخاص به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والامتياز أن أتكلم باسم وفد فييت نام في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على القيادة المقتدرة التي أثبتموها أنتم ووفد بلدكم في رئاسة المجلس هذا الشهر. وأنا بالغ الامتنان أيضا للسيد مايكل ويليامز على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

أولا وفي المقام الأول، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به قبل دقائق ممثل جمهورية كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

لا شك في أن الشرق الأوسط لا يزال إحدى نقاط الوميض الباعثة على القلق البالغ لدى المجتمع العالمي عموما، ومجلس الأمن على نحو خاص. ونأمل في أن تساعد جلستنا اليوم في تمكين الأطراف المعنية من العمل بجد أكبر لوضع عملية السلام في المنطقة على المسار الصحيح.

وبلدي يشاطر تماما الرأي في أن الصراع في الشرق الأوسط، ومسألة فلسطين لبه، لا يمكن أن يحل إلا بالمفاوضات السلمية ابتغاء تحقيق حل شامل وعادل ودائم على أساس المصالح المشروعة للأطراف المعنية. وعلاوة على ذلك، ابتغاء التوصل إلى حل كهذا، نعتقد اعتقادا قويا بأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في إنشاء دولة فلسطينية في وطنه بالحدود التي كانت قائمة قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧، يجب أن تحترم احتراما تاما.

ووفقا لذلك الموقف الثابت، تؤيد فييت نام جميع الجهود الإقليمية والدولية التي تساهم في النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحث الأطراف المعنية على بذل مزيد من الجهود لإحياء خارطة الطريق للسلام وعلى القيام بمساهمات أكبر في استقرار وتنمية المنطقة. وفييت نام، من جانبها، على استعداد لبذل قصارى الجهد للمساهمة في استئناف المفاوضات فيما بين الأطراف المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالشؤون الداخلية للفلسطينيين نود أن نعيد التأكيد على أن فييت نام تحترم الاختيار الذي قام به الشعب الفلسطيني نفسه وتأمل بجد في أن تبذل الأطراف الفلسطينية جهودا لتسوية الخلافات بينها عن طريق المفاوضات السلمية وأن تواصل العمل الجاد، بدعم من المجتمع الدولي، لتحقق عملية السلام في الشرق الأوسط مزيدا من التقدم.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه البالغ حيال تصاعد التوتر والعنف مؤخرا في المنطقة. ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تضبط نفسها وعلى دعم المفاوضات السلمية ابتغاء تيسير عودة المنطقة إلى الحالة الطبيعية. وفي هذا الصدد، ترحب فييت نام بحرارة بالاجتماعات الرفيعة المستوى مؤخرا بين إسرائيل وفلسطين. ونأمل مخلصين في أن تفضي هذه الاجتماعات إلى استئناف المفاوضات السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأيضا استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): نقدر تقديرا عميقا دعوتكم إلى إجراء هذه المناقشة المفتوحة الهامة، السيد الرئيس.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وأيضا البيان الذي ألقاه في وقت سابق ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز. بيد أنه نظرا إلى أهمية المسألة، طلبنا الكلمة لتأكيد موقفنا.

ولكن، قبل القيام بذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري العميق للمنسق الخاص مايكل ويليامز على تقريره المفصل المقدم إلى مجلس الأمن هذا الصباح، وأيضا على جهوده التي لا تكل بصفته منسقا خاصا. أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتمنى له الخير العميم في دوره الجديد.

سنة بعد أخرى أجرينا مناقشات كثيرة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة. واتخذت قرارات هامة كثيرة، وبعضها بولايات ملزمة على نحو صارم، من قبيل قرارات مجلس الأمن. وعلى الرغم من ذلك، فإن المأزق مستمر، ولا نرى النهاية. وعلى الرغم من أننا ننتظر بخيبة أمل أوقاتا أفضل، فإن تصاعد العنف وإراقة الدماء والاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي العربية وقمع إسرائيل الوحشي للأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في الأراضي المحتلة تشيع الغضب في ضمائرنا. ومن المحزن أن القتال بين الفصائل والانقسامات فيما بين الفلسطينيين أنفسهم تزيد النار اشتعالا، ما يتنافى مع آفاق السلام الحقيقي والدائم في المنطقة. ومع ذلك، ما تبعث فينا شيئا من التشجيع المحاولات المستمرة لتوطيد الوحدة الوطنية. ونتخوف من أن هذه الجهود قد يصيبها الإحباط ما لم تظهر الأطراف المعنية الإرادة الحقيقية والمخلصة على التحرك فيما يتجاوز الوضع القائم.

ولا يزال القلق العميق يصيبنا من جراء استمرار عمليات القتل والاعتقال والاحتجاز التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. وما يروعنا أيضا تدهور الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وما يقلقنا على نحو خاص أن الحصار الإسرائيلي المخطط المضروب حول قطاع غزة أدى باقتصاده إلى شفا الانهيار الذي لا يمكن عكس اتجاهه، ما يوجد مأساة إنسانية ذات أبعاد خطيرة.

ومن المؤسف أن إسرائيل تواصل أنشطتها غير القانونية، مهملة إهمالا تاما المشاعر الدولية، وبما يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على قداسة مدينة القدس الشريف. وأعمال الحفر تحت حرم الأقصى الشريف مسألة محددة تكلمنا عنها في جلسة سابقة لمجلس الأمن. والبناء الجاري لحائط الفصل، بانتهاك صريح لفتوى محكمة العدل الدولية، حالة أخرى من حالات تحدي إسرائيل المتعمد للإرادة الدولية. هذه الأعمال من الواضح أنها لا تنهض بقضية السلام؛ وبدلا من ذلك، فإنها تعيق العملية. ولذلك نود أن نحث الأمم المتحدة على بذل جهود مصممة للإيقاف الفوري لهذه الأنشطة غير القانونية.

وعلى الرغم من حصول كثير من النكسات، فإن وفد بلدي تشجعه بعض بوارق الأمل. مما يشجعنا القيام، على الرغم من أن ذلك على نطاق متواضع، باستئناف الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني. نعتقد بأن ذلك سيكون له أثر إيجابي في نتيجة اجتماع المجموعة الرباعية المزمع إجراؤه في الشهر القادم وفي المؤتمر الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والمزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. إن اقتراح الرئيس الإسرائيلي الداعي إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين مقابل وقف جميع العمليات العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية اقتراح جدير بالاهتمام. وإطلاق سراح نحو ٢٥٠ من السجناء الفلسطينيين والإفراج عن بعض الإيرادات الضريبية خطوتان في الاتجاه الصحيح.

نحن نعلم أن هناك عددا من المبادرات الدبلوماسية البناءة وجهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي لإعطاء دفعة جديدة لعملية السلام. وبالمثل، نعتقد أن المبادرة الأخيرة التي تقودها اليابان والرامية إلى تحقيق السلام عن طريق التنمية الاقتصادية لها آفاق جيدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحث المجتمع الدولي، خاصة البلدان المتقدمة النمو، على طرح مشاريع للتنمية الاقتصادية بغية إحياء الاقتصاد الفلسطيني الذي خربته الحرب.

ويؤكد وفد بلادي مجددا دعمه الكامل لحق الشعب الفلسطيني الشرعي وغير القابل للتصرف في إقامة دولة ذات سيادة ومستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن ووئام. وفي رأينا أنه إذا أردنا تحقيق سلام عادل ودائم، يجب على إسرائيل أن تسحب قواتها من جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تفي بجميع التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ومبادرات السلام الأخرى، بما في ذلك خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ونحث جميع الأطراف المعنية على العودة إلى المحادثات والتفاوض لتحقيق انفراجة في عملية السلام.

ورغم أن هناك منذ زمن طويل توافقا واسعا في الآراء في المجتمع الدولي على وجوب حل أزمة الشرق الأوسط، ظل السلام في المنطقة بعيد المنال كما كان في أي وقت مضى. هل فقدنا الإرادة الصادقة والعزم على ترجمة أقوالنا إلى أفعال؟ أم أننا أخفقنا في الوفاء بالتزاماتنا الجماعية؟ في كلتا الحالتين، ثمة فشل من جانبنا. ومع ذلك، ينبغي ألا نقف مكتوفي الأيدي ومستسلمين تماما؛ بل علينا أن نغتنم كل فرصة لإعادة عملية السلام إلى مسارها. ونأمل لمداولاتنا هنا اليوم أن تسهم، ولو بطريقة متواضعة جدا، في تحقيق هدفنا المنشود منذ زمن طويل والمتمثل في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالطريقة البارعة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أهنئ السفير الصيني وانغ والوفد الصيني على الرئاسة الناجحة للمجلس في الشهر الماضي.

إن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي، التي يُدلى هذا البيان باسمها، تؤيد تماما ممارسة إجراء مناقشات دورية مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط حتى تُتاح الفرصة للمجلس كي يستمع إلى آراء قطاع أوسع من أعضاء الأمم المتحدة وأن يستفيد، كما يؤمل، من الحكمة الجماعية للدول الأعضاء عند مناقشة مسار هذه القضية البالغة الأهمية.

في ٧ حزيران/يونيه هذا العام أحيت الأمم المتحدة ذكرى مرور ٤٠ عاما على احتلال إسرائيل للأراضي العربية، التي تشمل الأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية

والجولان السوري. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ سيحيي الفلسطينيون الذكرى الستين للنكبة. ومن المؤسف حقا أنه بعد كل هذا الزمن لا يزال سعينا من أجل السلام في الأراضي المقدسة بعيد المنال في أحسن الأحوال.

وتعرب منظمة المؤتمر الإسلامي عن بالغ القلق إزاء استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والاعتداءات التي تُرتكب ضد سكان الأراضي العربية المحتلة - وهو احتلال استمر زمنا طويلا جدا و لم يتسبب إلا في الألم والعذاب. إن القمع الوحشي والمرئي المتكرر للشعب الفلسطيني هو أيضا سبب رئيسي لظهور التطرف عبر أرجاء العالم الإسلامي. وهذا الواقع السياسي، رغم أنه غير مستساغ، لم يعد يمكن تجاهله. ولا ينبغي للأمم المتحدة وحدها، بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره، شجب هذا الانتهاك للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

لقد اتسم هذا العام، شأنه شأن معظم الأعوام الأخرى، بالتغيير والاضطراب في المنطقة. ورغم حدوث تطورات في المنطقة - بما في ذلك انعقاد اجتماعات بين قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية واتفاق المجموعة الرباعية على الاجتماع مرة أخرى في أيلول/سبتمبر ضمن الجهود المبذولة لتقديم الدعم الدبلوماسي للطرفين في محادثاهما ومفاوضاهما الثنائية من أجل التقدم على طريق النجاح نحو إقامة دولة فلسطينية - فإن استمرار استخدام إسرائيل للعنف والانقسامات الفلسطينية جعلت السكان الفلسطينيين المرهقين أصلا غير آمنين وغير متأكدين من المستقبل. وستكون مهمتنا الأكثر إلحاحا ترجمة تلك التطورات إلى إجراءات ملموسة تهدف إلى تحقيق حل شامل لكثير من قضايا الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيه مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

ومما يبعث على القلق أنه رغم التطورين المتمثلين في الإفراج عن ٢٥٠ سجينا فلسطينيا وبعض الإيرادات الضريبية، لا تزال المشاكل الأكبر في الأراضي المحتلة على حالها. فالنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة مستمر؛ وتشييد الجدار مستمر، خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية؛ وحواجز الطرق ونقاط التفتيش تجعل الحياة اليومية مرهقة لسكان يعيشون أصلا محبوسين في أرضهم. إننا نحث الحكومة الإسرائيلية على وضع حد لأنشطة الاستيطان غير الشرعي ولأعمال بناء الجدار ووقف جميع الأعمال قرب المسجد الأقصى المقدس.

وأيا كان المنظور السياسي للمرء، من الواضح أنه لا يوجد حل عسكري لقضية الشرق الأوسط وأنه لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من جميع الأراضي العربية، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية والجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية، ومن خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة. وفي مناخ التوتر الهادئ السائد في المنطقة، سيكون تحديا للأمم المتحدة أن تواصل بذل الجهود للتوصل إلى حل عادل ومنصف وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي الواقع، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر نشاطا في السعي من أجل سلام دائم وشامل.

والمهمة الأكثر إلحاحا هي وقف العنف في الأراضي المحتلة. فبينما الجهود المبذولة لتأمين الإفراج عن الجنود الإسرائيليين الأسرى ما زالت مستمرة، يجب أيضا على إسرائيل أن تفرج عن باقي المساجين الفلسطينيين وأن تفعل المزيد لدعم السلطة الفلسطينية وأن تنهي الحصار الاقتصادي والإنساني للفلسطينيين. للأسف الإجراءات الإسرائيلية إزاء قضايا رئيسية مثل المخافر الأمامية والمستوطنات في الضفة الغربية وبناء الجدار والمئات من نقاط التفتيش لا تفضي إلا إلى زيادة الإحباط لدى السكان الفلسطينيين.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين. وقد يثبت أن سياسات التفرقة والعزل لها آثار عكسية على قضية السلام. وفي هذا الصدد، الخطوة الضرورية لتحقيق المصالحة هي إعادة الوضع القائم على الأرض في غزة اليوم إلى ما كان عليه قبل أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

إن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي تحث بشدة على استئناف محادثات السلام دون المساس بمواقف أي من الجانبين. وينبغي لهذه المحادثات أن تفضي إلى اتفاق مبكر لاستئناف تنفيذ خطة السلام المتفق عليها وخارطة الطريق.

وفي هذا الصدد ننوه بالمبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن القضية في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل كثيرا ونصلي كي يحقق المؤتمر تقدما كبيرا في سعينا لتحقيق السلام. غير أنه ينبغي لنا أن ننتبه إلى أن المؤتمر لا يمكن أن ينجح إلا إذا قام على مبادرة شاملة وصادقة من أجل السلام تعيد جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتكون قادرة على معالجة قضايا الوضع النهائي وتظهر تحركا ملموسا بشأنها، وهذه القضايا هي الحدود النهائية وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ووضع القدس الشريف وقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم الطبيعي في العودة.

إن تركيبة السلام الدائم في الشرق الأوسط معروفة تماما. فمن أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن تضمن الأمم المتحدة عدم الانتقائية في تنفيذ قراراتها، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وسيتعين أيضا أن يقوم الحل على أساس مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية.

ولهذا الغرض، فإن إعلان إسلام آباد والبلاغ الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في إسلام آباد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، قررا بشكل لا لبس فيه مواصلة بذل الجهود الدؤوبة من أجل قضية السلام في الشرق الأوسط ورحبا بتجديد مبادرة السلام العربية وجهود رئيس باكستان.

لنأمل في العام المقبل، عندما يحيي الفلسطينيون الذكرى الستين للنكبة، أن تتزامن مع ذلك الإحياء إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، تعيش في سلام مع جميع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، لإجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، التي هي قضية ذات أهمية قصوى للسلم والأمن الدوليين.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا المجلس بعد يوم واحد من تقديم أوراق اعتمادي للأمين العام. وأود أن أشارك المتحدثين الآخرين في تقديم الشكر للسيد مايكل وليامز، الممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم، وأود أن أشيد به على كل ما أنجزه خلال مسيرة طويلة ومتميزة من العمل مع الأمم المتحدة.

لقد وقع عدد من الأحداث والتطورات الهامة في الشرق الأوسط في الأشهر الأخيرة. ونرحب بصورة خاصة بعقد اجتماعات القمة بين قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي تمت منذ شهر تموز/يوليه. ولقد ساهمت هذه الاجتماعات في خلق جو ملائم للمزيد من الحوار بشأن عدد كبير من المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعلى المجتمع الدولي

أن يبذل قصارى جهوده لمواصلة هذا الزخم وتعزيز هذا الحوار.

وأود أن أؤكد أن اليابان ما زالت ملتزمة تماما بالاشتراك بصورة نشطة في عملية السلام وفي تقديم أقصى درجات الدعم الملموس للرئيس عباس، الزعيم الشرعي للسلطة الفلسطينية، وللحكومة الجديدة بزعامة رئيس الوزراء سلام فياض، في مساعيهم لتحقيق السلام. إننا نعترف أن السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط هو تعزيز التعايش والرخاء المشترك بين إسرائيل وفلسطين.

ولتحقيق هذه الغايات، أعلنت حكومة اليابان، بمناسبة الزيارة التي قام بها في منتصف شهر آب/أغسطس وزير الخارجية إلى الأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية، عن قرارها بتقديم رزمة جديدة من المساعدات بقيمة ٢٠ مليون دولار. وتتكون من ١١,٢ مليون دولار في شكل مساعدة مالية مباشرة للسلطة الفلسطينية و ٩,٣ مليون دولار في شكل مساعدات غذائية وأدوية ومساعدات إنسانية أخرى للأراضي الفلسطينية. وسوف تنظر اليابان في تقديم المزيد من المساعدات للسلطة الفلسطينية بهدف بناء اقتصاد فلسطيني يملك مقومات البقاء.

وفي هذا الصدد، تطرح اليابان مفهوم ''ممر السلام والرخاء''، الذي تفضل ممثل بنغلاديش بالإشارة إليه قبل بضع دقائق، والذي هو خطة إنمائية تهدف إلى خلق اقتصاد فلسطيني قابل للبقاء. تقوم الخطة على تنمية القطاع الخاص، وذلك بإنشاء منطقة زراعية – صناعية في الضفة الغربية وتسهيل نقل البضائع من الضفة الغربية من خلال الأردن إلى دول الخليج بصورة رئيسية.

وفي ١٥ آب/أغسطس، نظم وزير خارجية اليابان الاجتماع الثاني على المستوى الوزاري للوحدة الاستشارية للأطراف الأربعة في مدينة أريحا في الضفة الغربية، وذلك بمشاركة نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية إسرائيل، ورئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، ووزير خارجية الأردن عبد الإله الخطيب. وتم في هذا الاجتماع التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة منطقة زراعية – صناعية في الجزء الجنوبي من محافظة أريحا.

ورحبت الأطراف بهذه المبادرة بوصفها حافزا لبناء الثقة بين الأطراف المعنية. فعلى سبيل المثال، أشارت وزيرة الخارجية ليفني إلى أن الزيارتين المتتاليتين السريعتين اللتين قام بهما إلى أريحا رئيس الوزراء ثم وزير خارجية إسرائيل ما هما إلا مؤشر رمزي على بوادر بداية التطبيع بين إسرائيل وفلسطين. ومن جانبه، قال السيد عريقات إن مفهوم ''ممر السلام والرخاء'' يمكن أن يساعد في إعطاء مستقبل للفلسطينيين.

وتؤمن اليابان بأنه كي يتم تعزيز عملية السلام، يصبح من الأهمية بمكان أن يكون لدى الفلسطينيين أمل في المستقبل. ولذلك لا بد لنا أن نعالج المشكلة من الجانب السياسي والاقتصادي بصورة متوازية.

وفي الوقت الذي توجد فيه هذه التطورات المشجعة، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فمن بين المواضيع التي يجب مناقشتها مسألة تحسين الوضع الأمني، والمشاكل المتعلقة بالمستوطنات والجدار الأمني في الضفة الغربية، وتسهيل التنقل والعبور، وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المخطوف من قبل حماس وكذلك إطلاق سراح عدد كبير من السجناء الفلسطينيين الذين تعتقلهم إسرائيل. ومن الهام كذلك أن نعيد وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة كي نتمكن من تحقيق الهدف المشترك القائم على أساس وجود دولتين. وفضلا عن ذلك، إن إشراك الفلسطينيين في قطاع غزة في عملية السلام أمر بالغ الأهمية. وتحث اليابان بقوة الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على مضاعفة جهودهما لتحقيق هذه الغايات.

ونظرا لسلسلة الاجتماعات الدولية الهامة المزمع عقدها هذا العام، سوف تواصل اليابان من جانبها القيام بدور فعال في دفع عملية السلام بالتعاون مع شركائها في المجتمع الدولي ، آخذة بعين الاعتبار جميع جهود المساعي الحميدة الموازية لدفع مبادرة السلام العربية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها البلدان العربية ذات الصلة.

وقبل أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتكلم باختصار عن الحالة في لبنان. إن اليابان تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية، بقيادة رئيس الوزراء السنيوره، من أجل تحقيق الاستقرار في لبنان. ونأمل أن تشارك الأطراف والجهات المعنية في البلد في الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار وإعادة الإعمار من خلال الحوار دون اللجوء إلى العنف.

وما زال هناك العديد من التحديات في لبنان لا بد من معالجتها كي يتم تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما واستقرار الوضع. ويتطلب وقف إطلاق النار الدائم والحل البعيد المدى أن يقوم المجتمع الدولي بمعالجة عدد من المهمات بقوة بما في ذلك حظر السلاح ونزع سلاح جميع الميليشيات المتبقية وحلها وترسيم الحدود. ويساورنا بالغ القلق لأن الجنديين الإسرائيليين الذين اختطفهما حزب الله لم يعودا بعد ولا يقدم في الحقيقة أي إثبات على أنهما ما زالا على قيد الحياة.

إن السلام الشامل الذي يشمل كلا من المسارين اللبناني والسوري هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في المنطقة. ومن هذا المنطلق، تتوقع اليابان من سورية أن تقوم بدور فعال في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد يوسفي (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر للسيد مايكل وليامز على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن الحالة وآخر التطورات في منطقة الشرق الأوسط التي تلفها صراعات وتوترات لا نهاية لها وتزداد حدة كل يوم.

إن وفد بلدي يؤيد تماما البيانات التي أدلى بها ممثلو اليمن وكوبا وباكستان بالنيابة عن البلدان الأعضاء في المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي على التوالي.

لقد اتضح من بيان السيد وليامز أن السلام والاستقرار لم يجدا طريقهما بعد في هذه المنطقة المضطربة والممزقة، نتيجة عقود من احتلال واضطهاد الشعوب التي تبحث بيأس عن الخلاص والحرية والكرامة. ويبدو لنا بالقدر نفسه مدى العلاقة القائمة بين الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل ومناخ عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة.

إن جوهر المشكلة وعقدتها المستعصية يتمثلان في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي من خلال امتداداته الإقليمية ، قد أخل بالموازين القائمة وذلك بالإبقاء على بؤر التوتر الساخنة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

إن جزءا من المشكلة يكمن في النهج الذي يهدف إلى فصم الربط بين الجوانب الأمنية الصرفة وبين العملية السياسية غير المكتملة، الأمر الذي أخر طويلا استئناف الديناميكية الإيجابية التي رسمت بإجمال وتؤيد بشكل خاص إحياء مبادرة السلام العربية في آذار/مارس الماضي.

وما زالت الجزائر تتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه من أجل نيل حقوقه التاريخية الأساسية وغير القابلة للتصرف، لا سيما تحقيق عودة اللاجئين المشتتين في أصقاع نائية.

كما أننا نؤيد بدون تحفظ هدف السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، على أن يكون الحجر الأول في بناء الصرح الكامل هو إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والمستقلة والتي تملك مقومات الاستمرار على أرض لمالك واحد وتعيش إلى جانب إسرائيل في سلام وأمن.

ولكن هذا الجهد من أجل السلام الذي ندعو إليه جميعا بإخلاص مهدد تهديدا أساسيا في جذوره بسبب محاولات إسرائيل المتكررة لتحويل مسيرة الزمن عن اتجاهها الأصلي لكي تحافظ على الوضع القائم. وإذا لم يكن الأمر كذلك، كيف يمكننا أن نفسر تقويض إسرائيل المحموم لأية محاولة مهما كانت متواضعة لبناء المؤسسات في السلطة الفلسطينية باتخاذها ذريعة لتجميد عملية السلام، إن لم يكن ذلك من خلال إرادتها المعلنة أن تؤجل إلى ما لا نهاية أي صياغة لاتفاق مستقبلي بشأن المركز النهائي لوجود دولة فلسطينية في المستقبل.

إن اقتراح الحكومة الأمريكية بتنشيط عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية من خلال مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في محاولة للنظر في مجمل العوامل التي تؤدي للجمود يبدو لنا بحد ذاته نهجا حكيما إذا لم يتحول إلى محكمة تحكم فيما إذا كان لدى السلطة الفلسطينية القدرة على إنشاء مؤسسات ديمقراطية، وطالما أنه يضع بشكل واضح إطار الحل النهائي لهذا الصراع الذي استمر طويلا.

ولكي يكون السلام هذا فعالا ودائما ينبغي كذلك أن يتم التوصل إليه من خلال النظر المعمق في الوسائل التي تضع حدا للأزمة الناجمة عن احتلال العراق، فيما يتعلق بسيادته وسلامة أراضيه ووحدته. ونرى أيضاً أن وقف العنف في هذا البلد الشقيق ينبغي أن يقترن بإطار زمني سياسي واضح وجدول زمني محترم للانسحاب.

وبالإضافة إلى ذلك، ترى الجزائر أن المبادرة ستكتسب مصداقية إذا شاركت فيها كل الأطراف ذات الصلة المباشرة وإذا اقترنت بالتزام صارم من المجتمع الدولي بممارسة الضغط على إسرائيل لحملها على التعاون بشكل فعال مع المجتمع الدولي. وينبغي ألا تنسينا هذه المبادرة المطروحة أن المحاولات المشابهة في الماضي فشلت بسبب إصرار إسرائيل على فرض رؤيتها للسلام وتفسيرها لخريطة الشرق الأوسط بالقوة وبشكل منهجي. ومن المفيد أن نشير هنا إلى مصير خطط السلام العديدة التي كانت ثمرة مفاوضات عسيرة وحظيت بدعم واسع من المجتمع الدولي إلا أنها اصطدمت بتعنت إسرائيل ومماطلتها. فمبادرة السلام العربية التي تنطوي على التطبيق الصارم للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، مثلاً، تعد مؤشراً على افتقار إسرائيل إلى الإرادة السياسية للسعي إلى السلام. وعلى الرغم من أن هذه الخطة قد وُصِفت بأنها ركيزة أساسية لأي حل مستقبلي للصراع العربي – الإسرائيلي، فقد تبدد زخمها الإيجابي، بعد خمس سنوات من اعتمادها في بيروت، وحل محلها تشاؤم يثير القلق.

والجزائر تدعو المجتمع الدولي إلى أن يكون أكثر تماسكاً وألا يدخر وسعاً من أجل إعادة عملية السلام إلى مسارها وحث إسرائيل على التخلي عن تعنتها وسياسة فرض الأمر الواقع بالدخول في مفاوضات جادة مع جيرانها العرب. ولا بد لنا من التسليم بأنه لا أمن بدون سلام، ولا سلام تحت الاستعمار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دانيش – يزدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم وتهنئتكم على إدارتكم

الماهرة لأعمال المجلس هذا الشهر. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السيد مايكل وليامز على المهمة التي أداها لمنظمتنا، وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم. وأتمنى له كل التوفيق في عمله الجديد.

كما تشير الحقائق على الأرض، وكما سمع المجلس اليوم، فخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت آلة الحرب الإسرائيلية في عملها بصورة وحشية وبلا هوادة، لتزهق الأرواح وتدمر موارد الرزق للشعب الفلسطيني الأعزل. وحتى في الأيام القليلة الماضية، وإذ يُحيي الشعب الفلسطيني والمسلمون في جميع أنحاء العالم الذكرى السنوية الثامنة والثلاثين لتعمد إسرائيل حرق المسجد الأقصى بمدينة القدس الشريف، فقد واصل النظام الإسرائيلي ارتكاب مجزرته ضد الشعب الفلسطيني، حيث سقط كثير من القتلى، من بينهم نساء وأطفال، في خان يونس وبيت حانون ونابلس وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

والجرائم المروعة للقتل خارج نطاق القانون والاغتيالات المستهدفة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي، مستمرة بلا توقف، بينما تتواصل الجرائم الإسرائيلية الأخرى بلا هوادة، مثل هدم البيوت، وتدمير البنية الأساسية والأراضي الزراعية، وتوسيع المستوطنات بشكل غير قانوني، واحتجاز وسجن الآلاف من الفلسطينيين، وبناء الجدار التوسعي وفرض العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني بأسره.

ويشير العديد من وثائق الأمم المتحدة إلى أنه بسبب الممارسات الإسرائيلية، تعرض الشعب الفلسطيني برمته للترهيب، ودمرت ممتلكاته، وفرضت أزمة إنسانية على السكان بأكملهم. ووصف مقررو الأمم المتحدة تلك الممارسات والسياسات الإسرائيلية الوحشية، عن حق، بأنها تطهير عرقي. فضلاً عن ذلك، ونتيجة للحصار الذي يفرضه النظام الإسرائيلي على قطاع غزة، فقد تدنت الحالة الإنسانية والاقتصادية هناك إلى مستوى خطير. وفي ٩ آب/أغسطس، حذرت الأمم المتحدة من أن غزة ستواجه انهياراً اقتصادياً "تنذر عواقبه بكارثة" إن لم تفتح المعابر مرة أخرى. وفي هذا الصدد، حذر نائب رئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أن "غزة مهددة بأن تصبح معتمدة اعتماداً كاملاً على المعونات، وبأن تصبح مجتمعاً مغلقاً ومعزولاً في غضون أشهر أو أسابيع، إذا استمر نظام الإغلاق الراهن".

وعليه، فقد حان الوقت لكي يتدارك المجتمع الدولي الموقف بصورة عاجلة، للتصدي للسياسات والممارسات غير الإنسانية التي يتبعها النظام الإسرائيلي بفرض الكارثة الإنسانية على الشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الأخرى. ومن المؤسف حقاً أنه في الوقت الذي يزداد النظام الإسرائيلي إصراراً على ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ما زال مجلس الأمن يقف عاجزاً وغير قادر على اتخاذ أي إجراء فعال لوقف تلك الفظائع بسبب الدعم غير المحدود الذي يحظى به النظام الإسرائيلي من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا بد من الإشارة بصفة خاصة أيضاً إلى سعي النظام الإسرائيلي حثيثاً وفي إطار من السرية خلال العقود الماضية إلى امتلاك ترسانة نووية. واعتراف رئيس الوزراء الإسرائيلي في مقابلته مع قناة تليفزيونية ألمانية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بحيازة نظامه لأسلحة نووية بشكل غير مشروع إنما يكشف عن الطابع الحقيقي للأنشطة النووية السرية لهذا النظام، مما يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وما من شك في أن وجود أسلحة نووية في أيدي نظام له هذا السجل الحافل من الجرائم المختلفة، مثل إرهاب الدولة والعدوان والاحتلال، هو تهديد حقيقي للسلام والأمن

على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهذا يقتضي عملاً عاجلاً وحاسماً من جانب مجلس الأمن. وفي حقيقة الأمر، فإن هذا النظام ينبغي أن يواجه بجبهة متحدة وأن يظل تحت ضغط مستمر لحمله على التوقف عن ممارساته الإرهابية والتخلي عن برنامجه النووي ووضع كل منشآته النووية تحت المراقبة الدولية.

ويواصل النظام الإسرائيلي انتهاج سياساته العدوانية إزاء لبنان والجولان السوري المحتل. وقد مر عام منذ شن النظام الإسرائيلي هجوماً على لبنان. ووفقاً للمقررين الخاصين للأمم المتحدة ''ارتكبت إسرائيل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني'' خلال عدوانها على لبنان. وقالوا أيضاً:

> ''إن الطيران الإسرائيلي هاجم أكثر من ٠٠٠ ٧ هدفاً في لبنان، وقامت البحرية الإسرائيلية بنحو ٥٠٠ ٢ عملية قصف، كما أطلق جيشها عشرات الآلاف من القذائف والصواريخ. ونتيجة لذلك، قُتِل ١٩١ ١ شخصاً وبلغ عدد الجرحى أكثر من ٠٠٠ ٤ شخص. وشكّل الأطفال ثلث عدد الوفيات والإصابات وما يقرب من نصف عدد المشردين داخلياً. وتهدمت عشرات الآلاف من البيوت وتضرر أو دُمِّر جانب كبير من الهياكل الأساسية العامة. وشُرِّد ما يقرب من مليون شخص، ودُمِّرت قرى بأكملها''.

وبالإضافة إلى هذه الأرقام، تبين تقاريرهم أيضاً أن النظام الإسرائيلي هاجم المرافق الطبية والمستشفيات.

وفي مظهر آخر من مظاهر ازدراء قرارات مجلس الأمن، فإن هذا النظام ينتهك الآن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يومياً وبإصرار، بما في ذلك من خلال انتهاكاته للمجال الجوي اللبناني.

كل هذه الأمثلة على الجرائم والفظائع الإسرائيلية تدلل على أن هذا النظام أقام سياساته وممارساته على الاحتلال والعدوان وإراقة الدماء، وأن إعرابه عن استعداده للسلام مع الفلسطينيين ما هو إلا ستار من الدخان لكسب الوقت وإحداث الفُرقة بين الفلسطينيين وبلدان المنطقة، سعياً إلى تحقيق سياساته التوسعية الشريرة وممارساته الإجرامية ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب تحت احتلاله وقمعه الوحشي.

والشعب الفلسطيني، بمساندة المجتمع الدولي برمته، ولا سيما العالم العربي والإسلامي، سيواصل الصمود والمثابرة في جهوده من أجل الحصول على حقوقه الثابتة. وفي هذا السياق، ينبغي للفصائل الفلسطينية أن تضع التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني قبل خلافاتها السياسية وأن تتضافر جهودها لإنهاء احتلال وطنها واسترداد الحقوق السليبة والثابتة لشعبها.

وقد رفضنا مرارا وتكرارا المواجهات الداخلية في الأراضي الفلسطينية ودعونا الجماعات الفلسطينية كافة إلى العمل من أجل الوحدة الوطنية وتسوية خلافاتها بالحوار على أساس الإدماج والتعاون، بدلا من الإقصاء والمواجهة. ولو استرشدنا بالتاريخ، لوجدنا أن جهود أي فصيل في فلسطين لإقصاء غيره من الفصائل مآلها الفشل المحتوم. ولا يمكن إقصاء حماس، التي جاءت إلى الحكم من خلال انتخابات اعترف المجتمع الدولي أجمع بأنها كانت نزيهة، وحرة، وديمقراطية، والتي تشكل حزبا لديه قاعدة شعبية متجذرة بين أفراد الشعب الفلسطيني. كما لا يمكن تهميش فتح، بتاريخها الطويل في مقاومة الاحتلال وما تتمتع به من شعبية لدى الشعب الفلسطيني.

وما انفكت جمهورية إيران الإسلامية تعرب عن قلقها بشأن العواقب الوخيمة للحصار والعقوبات التي تفرضها بعض الأوساط على الشعب الفلسطيني بسبب

ممارسته لحقوقه الديمقراطية. ومن المحزن أن عجز المجتمع الدولي عن معالجة القضية الحقيقة للفلسطينيين، والتدخل السافر لبعض القوى في الشؤون الفلسطينية الداخلية، أديا إلى الأحداث المؤسفة الأخيرة.

وتشكل القضية الفلسطينية بالفعل جوهر أزمة الشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن السلام الدائم في فلسطين والشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال إقامة العدل، واسترجاع الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه، ووقف التمييز وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، ووضع آلية ديمقراطية يتمكن من خلالها جميع سكان فلسطين، فضلا عن الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم، من تقرير مصيرهم بشكل ديمقراطي وسلمي.

وأود، قبل أن أختتم كلمتي أن أسجل أن وفدي يرفض الإدعاءات التي لا أساس لها التي أثارها ضد بلدي في المجلس اليوم ممثل النظام الإسرائيلي. وما هذه إلا ممارسات سخيفة – بل ومبتذلة – لصرف انتباه المجتمع الدولي عن السياسات الإجرامية والأعمال والفظائع البشعة التي يقترفها النظام الإسرائيلي في فلسطين وأماكن أخرى من المنطقة. ومن الواضح أنه ما من قدر من الافتراء أو الخداع أو حملات تشويه السمعة من جانب النظام الإسرائيلي يمكن أن يخفي الحقيقة البديهية المتمثلة في أن ذلك النظام يشكل أكبر تهديد حقيقي وخطير وملح تواجهه المنطقة والعالم اليوم، وينبغي للمجتمع الدولي التصدي له على وجه الاستعجال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنئكم باسم وفد بلدي على الطريقة المقتدرة التي ترأستم بها مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. كما أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. إذ تمكن هذه المناقشة البلدان غير الممثلة في المجلس من تناول مسائل حاسمة تؤثر على السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك قضية فلسطين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين ألقاهما ممثلا كوبا وباكستان بالنيابة عن مجموعة حركة عدم الانحياز بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، على التوالي.

وفي حزيران/يونيه من هذا الشهر، أحيينا ذكرى مرور ٤٠ سنة على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. وقد احتُلَّت الأراضي الفلسطينية لفترة طال أمدها. والواقع أنها أطول فترة في التاريخ تقع فيها أرض تحت الاحتلال. ولا بد من إيجاد حل عادل لهذه المسألة. وقد اتخذ هذا المجلس بالذات العديد من القرارات الرامية إلى معالجة هذه المسألة، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣). ولسوء الطالع، ما من أمل في قرب التوصل إلى حل، بل إنه بعيد المنال. وقد تدهورت الحالة في الميدان في الأراضي المحتلة إلى درجة أن أجزاء كبيرة منها غرقت تماما في الظلام الدامس. والفلسطينيون يعيشون حياة شاقة، وهم محرومون من لوازم الحياة الكريمة، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود التي تستهدف السعي إلى إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية، وعملية المجموعة الرباعية، ومبادرة الولايات المتحدة لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. كما نشجع تعزيز المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية.

وما زالت قضية فلسطين تشكل العامل الأساسي الذي يفرق بين الشرق والغرب وجوهر الأسباب الكامنة للصراع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، بما في ذلك

الإرهاب الدولي. وباعتبار مجلس الأمن هيئة مكلفة بمعالجة المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، فمن واجبه اتخاذ التدابير الضرورية لتفادي استمرار تفاقم الحالة.

وقد اتخذ المجلس قرارات هامة بشأن قضية فلسطين، ينبغي أن تشكل نقطة الانطلاق المنطقية لاسترجاع الحقوق الفلسطينية. كما أنه من المستصوب والمناسب أن يضطلع المجلس بالمسؤولية المتمثلة في إرغام إسرائيل على احترام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وإنهاء إسرائيل لاحتلالها وممارساتها غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى المجلس كفالة وقف إسرائيل لممارساتها المتعلقة بتوسيع نطاق المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، وبناء الجدار الفاصل، والإبقاء على شبكتها الواسعة من الحواجز على الطرق ونقاط التفتيش. كما يجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حدودها التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧.

ونأمل في أن يتم إيجاد حل شامل وعادل لقضية فلسطين في المستقبل القريب. كما نأمل في إقامة دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة والاستقلال والقابلية للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل إسرائيل التكلم للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن اشكر أعضاء مجلس الأمن على سعة صدرهم. وأود للحظة وبإيجاز أن أوضح لغرض التسجيل أمرا متعلقا بالحقائق تمت الإشارة إليه في وقت سابق من هذا اليوم. غير أنني أود أن أؤكد في البداية على تقدير وفد بلدي لوقت وسعة صدر أعضاء المجلس. وهكذا، لن نرد على لغة العدوان والهجوم على إسرائيل التي استخدمها ممثلو العديد من الدول الأعضاء، لا سيما – وليس مستغربا – ممثلا سورية وإيران. وليست تلك اللغة هجوما على إسرائيل فحسب، بل على مجلس الأمن أيضا.

ويتعلق الأمر الذي أود أن أثيره بالحقائق والجوهر. وفي ذلك السياق، أشير على نحو خاص إلى البيان الذي ألقاه ممثل لبنان الموقر في وقت سابق من اليوم، حيث أشار إلى رفض إسرائيل – في سياق تعيين الأمين العام لميسر معني بمسألة الجنديين الإسرائيليين المختطفين –

”حل المسألة التي طال أمدها المتعلقة بالمعتقلين اللبنانيين الذين يشيخون في السجون الإسرائيلية منذ عقود“. (S/PV.5736، المستأنفة ١)

أولا، إن أولئك المعتقلين ليسوا مارة أبرياء يقبعون في السجون الإسرائيلية، بل مجرمون وإرهابيون أيديهم ملطخة بالدماء أزهقوا بكل وحشية وظلم أرواح أبرياء إسرائيليين في هجمات إرهابية على مدى السنين. بل أن من بين أولئك الإرهابيين سمير قنطار، الذي قام عام ١٩٧٩ بامتطاء زورق مطاطي قبالة ساحل نهاريا، مدينة تقع على الساحل الشمالي لإسرائيل، ونفذ هجوما إرهابيا شنيعا على عائلة حاران. وأطلق سمير قنطار النار على الأب، داني حاران، في الرأس وأرداه قتيلا، و هشم رأس الابنة ببندقيته. وقامت ربة الأسرة، سمدار حاران، التي كانت مختبئة في أحد أركان المنزل مع ابنتها الرضيعة ، بكتم أنفاس رضيعتها بينما كانت تحاول إسكاتها لإنقاذ حياتهما.

والرجال مثل سمير قنطار ليسوا مجرد أسرى. إنهم مجرمون إرهابيون، إن لم نضعهم في زنزانة السجن، سيواصلون الاعتداء على الإسرائيليين وتشويههم وقتلهم. وقد طُبقت الإجراءات القانونية الواجبة بصورة كاملة. ووجه الاتهام لسمير قنطار وغيره في المجموعة وأدينوا بسبب ما ارتكبوه من جرائم.

ثانيا، إن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلا عن تقرير الأمين العام (S/2007/392) بشأن تنفيذه، لا يعادلان، ولسبب وجيه، بين الجنديين الإسرائيليين المختطفين وإرهابيي حزب الله. فالواقع أن أولئك الإرهابيين في حالة جيدة ويتلقون الرعاية المناسبة الخاصة بالمعتقلين نتيجة للحرب. وقد استفادوا أيضا من الإجراءات القانونية الواجبة. وشمل ذلك زيارات للصليب الأحمر وغيره من الوكالات، والرعاية الطبية المناسبة، والاتصالات بعائلاتهم وما إلى ذلك. غير أن مصير الجنديين الإسرائيليين المختطفين إلداد ريغيف وإيهود جولدواسر غير معروف. ومن المؤرّق إذن أن يقوم سفير موقر ولو تلميحا بمقارنة الإرهابيين المجرمين الذين يقضون عقوباتهم في سجن إسرائيلي بالجنديين الإسرائيليين المختطفين، اللذين لا نعرف شيئا عن ظروفهما ومكان وجودهما. فلا سبيل إلى المساواة بين محنة الجنديين الإسرائيليين اللذين اختطفهما حزب الله بمحنة الإرهابيين الذين اعتقلوا وأدينوا بارتكاب أعمال إرهابية أو الذين تم احتجازهم بسبب القتال.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يؤسفني أن أضطر إلى مخاطبة المجلس في هذه الساعة المتأخرة، ولكن المندوب الإسرائيلي بمداخلته الأخيرة لم يترك لي خيارا آخر غير الرد عليه. ولن أطيل في ردي، بل سأركز على مجرد النقاط التالية.

كما تعرفون فإن سياسة الاحتلال والعدوان الإسرائيلية منذ تأسيس الأمم المتحدة، وهذا المجلس الموقر، قد استهلكت الكثير من جهدكم ومن إمكانيات المجتمع الدولي لإيقاف هذه السياسة العدوانية وهذا الاحتلال الذي طال أمده. وغني عن الذكر الكثير من التقارير التي رفعها المقررون الخاصون للأمم المتحدة في كل الاتجاهات، إلى درجة أن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء قد انتقد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. وغني عن الذكر أيضا أن لجنة حقوق الإنسان في جنيف قد أدانت السلوك الإسرائيلي الهمجي الإجرامي عشرات المرات، وأن مجلس حقوق الإنسان الذي ورث لجنة حقوق الإنسان قد عقد بعد مجرد تأسيسه بساعات جلسة استثنائية للنظر في المجازر الإسرائيلية المرتكبة في كل من غزة ولبنان في شهر تموز/يوليه الماضي.

أذكّركم أيها السادة بأن إسرائيل قد أدخلت السلاح النووي إلى المنطقة منذ عشرات السنين وأنها تمانع في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. أذكّركم أيضا بأن أول عمل اختطاف طائرة مدنية في التاريخ الحديث قامت به إسرائيل عام ١٩٥٤ بحق طائرة مدنية سورية. هناك إرهاب واحد في المنطقة وهو إرهاب الدولة الإسرائيلي.

ومهما حاول مندوبو إسرائيل، سواء في هذا المجلس الموقر أو في غيره، أن يتستروا على الأبعاد البغيضة لاحتلالهم لأراضي الغير فإنهم لن ينجحوا في إخفاء حقيقة واحدة، ألا وهي أن المجتمع الدولي قد صوّت أكثر من ١ ٠٠٠ مرة ضد إسرائيل وضد احتلالها لأراضي الغير وضد سياسات احتلالها الهمجية التي لا تراعي قانونا دوليا عاما ولا قانونا دوليا إنسانيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل إندونيسيا الكلمة. وأدعوه للإدلاء بكلمته.

السيد بوديمان (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يرد على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل صباح اليوم.

لقد جلبت حرب الصيف الماضي في جنوب لبنان الألم لكلا الطرفين، ولكنها سببت خسائر بشرية بين اللبنانيين. وكثير من تلك الخسائر كانت في صفوف المدنيين، وكان سببها المباشر سلسلة لا مثيل لها من الهجمات الإسرائيلية المروعة في أثناء الحرب.

وأمكن تحقيق الأمن والاستقرار بشكلهما الحالي في جنوب لبنان بفضل استجابة مجلس الأمن الحاسمة باتخاذه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يقوم، في جملة أمور، بتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتشدد إندونيسيا على أهمية امتثال جميع الأطراف للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بجميع بنوده. ونشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد مايكل وليامز لكي يرد على التعليقات التي أبديت في أثناء المناقشة.

السيد وليامز (تكلم بالانكليزية): تأخر بنا الوقت عصرا، ولن أبقي الزملاء طويلا. ولكني ممتن للمجلس لإتاحته الفرصة لي كي أدلي بكلمات قليلة إضافية.

أود أولا أن أعرب عن مدى امتناني للتعليقات التي تناولتني شخصيا، ولا سيما التي تطرقت إلى عملي المتصل بقرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعملي في الفترة الأخيرة بصفتي منسقا خاصا للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. لقد شعرت بالتقدير الشديد لتلك التعليقات، التي جاءت من وفود عديدة.

أما فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن الأول، القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على التزام كل من الحكومتين، حكومة إسرائيل وحكومة لبنان، بالقرار المذكور. وأظن أنهما بذلتا كلتاهما جهدا كبيرا لتتجنبا أي تجديد للأعمال القتالية على طول خط الحدود المشترك بينهما. وبسبب هذا الالتزام وحده أمكن لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تعمل في جنوب لبنان وأن توفر الأمن على خط الحدود الشمالية لإسرائيل، وهو أمن كان صعب المنال لسنوات كثيرة، إن لم يكن لعقود.

ويوم الجمعة الماضي، قبل أن أغادر إسرائيل في نهاية جولة أخرى من الجولات الإقليمية، آخر حديث أجريته كان مع كارنت غولدفاسر، زوجة أحد الجنديين الإسرائيليين المختطفين. ويذكر الأعضاء أن سبب الحرب في الصيف الماضي هو اختطاف هذين الجنديين، إيهود غولدفاسر وإلداد ريغيف. ويتعين عليّ أن أقول مع عميق الأسف الشخصي، لأني بذلت جهودا كبيرة جدا في هذا الصدد، إننا بعد انقضاء ما يزيد على ١٣ شهرا من اختطافهما، ما زلنا لا نستطيع أن نثبت بالدليل أنهما على قيد الحياة. ولا أريد حتى أن أقول إطلاق سراح الأسيرين وإعادتهما إلى وطنهما؛ بل أقول، دليل أنهما على قيد الحياة. وأحث الدول الأعضاء التي لديها علاقات مع حزب الله على الضغط على تلك الجماعة لكي تفي بالمعيار الإنساني الأساسي الذي يقضي بضرورة تقديم دليل على حياة السجناء على الدوام.

يحزنني أن أغادر الأمم المتحدة. وتقلل من هذا الحزن بوادر الأمل التي أشارت إليها الوفود من جميع أركان المعمورة طوال هذه المناقشة الطويلة: تعيين توني بلير مبعوثا خاصا للمجموعة الرباعية؛ والاجتماع الذي دعت الولايات المتحدة إلى عقده في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام؛ ومبادرة السلام العربية، التي انبثقت من مؤتمر القمة الذي عقد في الرياض في آذار/مارس؛ وربما قبل كل شيء الحوار الجاري بين رئيس الوزراء والرئيس عباس، وقد عُقد أحدث اجتماع بينهما يوم أمس. أعتقد أن كل هذا يعطينا الأمل في أننا، بالنية الحسنه والشجاعة السياسية – وسيتطلب ذلك شجاعة سياسية حقيقية – قد نتمكن من التقدم على مسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني نحو سلام عادل وشامل في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.